ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البيت الأبيض «يتأهّب» للإرباك في «إسرائيل»

روزانا رمّال

هي المرة الأولى التي تعيش فيها «إسرائيل» إرباكاً سياسياً من هذا النوع الذي قد يضعها امام انتخابات مجدداً. الأمر الذي يعطل الحياة العامة بالكامل بانتظار هوية الحكومة الجديدة، لكنها المرة الأولى ايضاً التي يتكشّف فيها حجم التباعد الإسرائيلي الداخلي سياسياً وتباين المعارك السياسية والأجندات التي يطرحها ما تبقى من شخصيات إسرائيلية فذة قادرة على تحمل عبء «الكيان» وثقله على الجوار والعالم.

يحاول بني غانتس أن يدخل نادي الصقور في «إسرائيل» التي تربّع على عرشها كل من شيمون بيريز واريال شارون من أسماء في هذا التاريخ المعاصر الذي عايشته أغلبية من يشهد اليوم على طبيعة المتغيرات الكبرى في «إسرائيل». وبعد ايهود باراك وبن يمين نتنياهو تغيّر شكل الصقور ودرجة توسّعهم في منطق احتضان ايديولوجية الكيان من توسعي الى انكفائي في محطات عدة فرضتها الظروف، خصوصاً بانسحاب «إسرائيل» عام ٢٠٠٠ في حكومة ايهود باراك، لكنهم بقوا في الخندق نفسه. واليوم يحاول غانتس عبر «ابيض ازرق» الصعود بزعامة جديدة تهيئ الكيان لنوع آخر من التحديات والدخول لنادي الصقور يعني تشكيل حكومة قوية لم يستطع غانتس حتى اللحظة السيطرة عليها في ظل خيار حكومة «موحّدة»، واقتراب النتيجة مع نتنياهو.

تتحدّث صحيفة الغارديان البريطانية عمّا أسمته شلل في «إسرائيل» بعد ان كلف الرئيس الإسرائيلي رؤفين ريفلين «نتنياهو» بتشكيل الحكومة على أمل أن يتمكن من التوصل إلى اتفاق لاقتسام السلطة مع تحالف «أبيض وأزرق»، بحيث يتبادلان السلطة خلال الفترة المقبلة وبأن أمام نتنياهو ستة أسابيع لتشكيل حكومته، لكن المحادثات توقفت في الوقت الراهن وألقى كل فريق باللوم على الفريق الآخر. وفي حال إعلان «نتنياهو» عجزه عن تشكيل حكومة فسيكلّف ريفلين في الغالب غانتس بتشكيلها، لكنه في الغالب سيعجز هو الآخر ليصبح الاحتمال الأقرب هو إجراء انتخابات ثالثة بعدما أفرزت الانتخابات الماضية والتي قبلها انقساماً كبيراً في الساحة السياسية الإسرائيلية.

الأزمة هذه هي موضع استنفار كبير يعيشه البيت الأبيض الذي يضع على جدول أعمال الرئيس الأميركي دونالد ترامب مسألة وضع «صفقة القرن» أو العصر موضع التداول الدولي الجدي كمبادرة أميركية لعملية «السلام» الشامل. وبهذا إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني ومعه نهاية الصراع العربي الإسرائيلي. وبهذا يُعاد ترتيب الملفات الكبرى في المنطقة وحسابات موازين القوى التي استجدت جراء هذه القضية، خصوصاً لجهة موقع ايران المتقدم بالمنطقة ومعها حلفاؤها. الأهم أن الرئيس ترامب يرى وصهره جاريد كوشنير في بن يمين نتنياهو الشخصية الأوفر حظاً لتمرير المشروع المرفوض من قبل قوى إسرائيلية بارزة والمقلق بالنسبة لترامب صار اعتماده بالانتخابات المقبلة على هذا الملف الكبير كأرضية لشحد همم الأميركيين واكتساب تأييد اوسع من اليهود الأميركيين داخل أميركا وخارجها. ترامب لا يجد في هذا الامر ملفاً عادياً، وقد كرّس أولى إشاراته بأولوية هذا المشروع بنقل السفارة الأميركية الى القدس المحتلة. وفي هذا نجاح كبير وسط صمت عربي غير مسبوق. تُضاف الى ذلك جهود أميركية لتطبيع عربي خليجي كامل مع «إسرائيل» تمهيداً للمشروع أيضاً وقد نجحت في استقطاب دول خليجية بارزة وتبادل زيارات لشخصيات ووزراء إسرائيليين.

الإرباك نفسه يعيشه البيت الأبيض جراء فشل في ردع إيران بعد الانسحاب من الاتفاق النووي الذي وقعته مع الدول الكبرى في فيينا عام ٢٠١٥ والذي كان من المفترض بحسب الأميركيين كبحها او ردها عن مخططها في المنطقة إلا ان هذا لم ينتج اي تراجع، بل على العكس نجحت وحلفاءها في تهديد أمن ونفط الخليج وآخرها عبر قصف «أنصار اللّه» منشأة أرامكو النفطية والتي سبقتها جولات في مياه وأجواء الخليج الفارسي أهمها إسقاط طائرة الاستطلاع الأميركية الأحدث في العالم.

الشلل السياسي في «إسرائيل» يربك البيت الأبيض، لكنه ايضاً يجعل من روسيا محط اهتمام كبير، نظراً لعلاقة جيدة جداً تربط بين بن يمين نتنياهو والرئيس فلاديمير بوتين أيضاً والذي تداولت معلومات حيال دعم نتنياهو بالانتخابات الأخيرة. والأمر يتعلّق أيضاً بترتيب العلاقة والتسويات بالمنطقة، بحيث سيصعب على الروس بدء هذا المرحلة المقبلة على مفاوضات في سورية تحديداً وسط هوية جديدة للحكم في «إسرائيل» وأولويات أخرى حيال التعاطي مع المحيط. فبني غانتس مثلاً يرى في المفاوضات والابتعاد عن الحرب ضعفاً كبيراً لـ«إسرائيل» ككيان ووجود قائم على القوة. وهو الآتي من خلفية عسكرية ومتحمّس لفرض نوع جديد من الأجندة حتى ولو بدا هذا للبعض «تهوراً».

وبين هذا وذاك تعيش «إسرائيل» ضياعاً كبيراً يجعل من إمكانية تمرير مشاريع في المنطقة صعباً ويجعل من إمكانية اعتمادها رأس حربة في المواجهة مع إيران مستحيلة، ما من شأنه إضعاف موقف الأميركيين وحلفائهم في المنطقة اكثر، وربما التريث في اكثر من ملف وهو بدون شك توقيت جيد لإيران لرفع منسوب القتال والتصعيد وحلفائها. الأمر الذي ربما انطلق من اليمن منذ أيام وهو تصعيد لم تعرفه الساحة اليمنية السعودية منذ الأيام الاولى لبدء الحرب.

سيبقى ظل جريمة خاشقجي يطارد محمد بن سلمان

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريرا، أعده مراسلها في بيروت بن هبارد، تحت عنوان "عام واحد وظل قتل خاشقجي يلاحق الأمير السعودي".

ويتحدث هبارد في بداية تقريره عن وعود الأمير السعودي الشاب بالإصلاح، وكيف فتح سيلكون فالي ومنتجو هوليوود والمصرفيون الماليون ومديرو الشركات الأمريكية أبوابهم له، فيما أثنى الرئيس دونالد ترامب على محمد بن سلمان بصفته حليفا لا يمكن الاستغناء عنه في مكافحة الإرهاب ومحاربة إيران.

ويشير التقرير، إلى أن عملاء سعوديين قتلوا جمال خاشقجي في القنصلية السعودية، في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر، فتغير كل شيء، وتمزقت سمعة محمد بن سلمان، وانهارت حملة الترويج لاسمه رغم إنكاره القيام بأي دور في الجريمة، وبدأت الشركات والممولون الدوليون بالتخلي عنه.

وتلفت الصحيفة إلى أنه بعد أن أثارت الغارات الأخيرة على المنشآت النفطية السعودية شكوكا حول استعداد الولايات المتحدة التدخل والدفاع عن الأمير الحاكم الفعلي للمملكة، فإن الأمير محمد (٣٤ عاما) يحتاج إلى حلفاء، مع أن تورطه في الجريمة سيظل يلاحقه.

وينقل الكاتب عن الباحثة في معهد "أم آي تي" للدراسات الدولية، هالة الدوسري، قولها: "سيظل خاشقجي وصمة عار في جبين محمد بن سلمان.. لن تمحى أبدا".

ويستدرك التقرير بأنه رغم الإصلاحات الاجتماعية التي أعادت بعض الشركات الأمريكية إلى السعودية، إلا أن القطاع التكنولوجي الذي أمل ابن سلمان بدخوله وتطوير قطاعات معينة لا يزال مترددا في الدخول.

وتذكر الصحيفة أن محمد بن سلمان كثف جهوده لإعادة تأهيل اسمه، من خلال مقابلة مع برنامج "ستون دقيقة" في "سي بي أس"، واعترف بالمسؤولية عن قتل خاشقجي دون التورط في الجريمة.

وينوه هبارد إلى أن المخابرات الأمريكية توصلت إلى أن محمد بن سلمان، الذي يشرف على كل صغيرة وكبيرة في المملكة، هو الشخصية المحتملة لإصدار أمر القتل، مشيرا إلى أن مجلس الشيوخ أصدر قرارا يحمله المسؤولية شخصيا.

ويجد التقرير أن اعتراف ابن سلمان المتأخر بالمسؤولية بصفته زعيما لن يغير المواقف تجاهه خارج المملكة، مشيرا إلى أنه حتى لو لم يكن الأمير مسؤولا عن ذلك فإنه قد سمح ببذل الجهود داخل القنصلية، مسرح الجريمة، لتنظيف أي دليل قبل دخول السماح للسلطات التركية للتحقيق.

وتفيد الصحيفة بأن الأمير واصل حربا مدمرة في اليمن، ما خلق كارثة إنسانية على قاعدة واسعة، مشيرة إلى أنه رغم دعوته للإصلاح في داخل المملكة، إلا أن الناشطين والناشطات الذين دعموها في السجون ينتظرون المحاكمات.

ويشير الكاتب إلى أن محمد بن سلمان، الذي كان زائرا منتظما للغرب، لم تطأ قدماه منذ الجريمة، لا الولايات المتحدة أو أوروبا، لافتا إلى أن شركة المحاماة الأمريكية "فين أند ديفيل" طلبت من المحكمة الجنائية في لاهاي، في تموز/ يوليو، فتح تحقيق في علاقة الأمير بجريمة قتل خاشقجي و"جرائم أخرى ضد الإنسانية".

ويلفت التقرير إلى أن عاما مضى على الجريمة ولم ينس العالم خاشقجي، مشيرا إلى أن نانسي بيلوسي كانت واضحة عندما سئلت على الإذاعة الوطنية العامة حول الدفاع عن السعودية، فأجابت قائلة: "من فضلك، إنهم يجلسون أمام شخص ذبح صحافيا ولا أرى أن من مسؤوليتنا الدفاع عن السعودية وحمايتها".

وتنوه الصحيفة إلى أن إسطنبول شهدت وقفة صمت أمام القنصلية لتذكر اللحظة التي دخل فيها جمال إلى القنصلية في الساعة ١:١٤، وحضرتها خطيبته خديجة جنكيز والمقررة الأممية في شؤون القتل الفوري والقتل خارج القانون أغنيس كالامار ومالك صحيفة "واشنطن بوست" جيف بيزوس.

ويقول هبارد إن الأمير يواجه مشكلات أخرى في الهجمات على المنشآت النفطية، التي أوقفت نصف تصدير النفط السعودي، والحرب في اليمن، التي هدد بسببها الكونغرس بتعليق صفقات الأسلحة، إلا أن ترامب واصل دعمه للسعودية، واستخدم الفيتو ضد قرار من الكونغرس، يقضي بوقف الدعم.

ويفيد التقرير بأن الكثيرين تساءلوا عن صدق كلام الأمير، الذي يواجه أكبر التحديات منذ وصول والده إلى الحكم عام ٢٠١٥، وأشار الناشطون إلى حالة لجين الهذلول التي سجنت وعذبت وهددت بالاغتصاب والقتل، وقال الأمير في مقابلته إن التعذيب شنيع ولو ثبتت صحته فإنه سيتابعه بنفسه.

وبحسب الصحيفة، فإن مسؤولين أمريكيين حاليين وسابقين حذروا الأمير من أنه يجب عليه التأكد من تحقيق العدالة لجمال خاشقجي وإلا دمر سمعته وبلاده، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي قطعت فيه شركات صلاتها بالسعودية، أو خفضت من مشاريعها، إلا أن البعض عاد أو لم تمارس السرية على تعاونه.

نيويورك تايمز

مخاوف أميركية من تحرّك تركيّ منفرد في شمال سوريا

يتزايد الحديث عن احتمال قيام تركيا بتوغّل عسكري داخل المنطقة التي من المفترض أن تُطبّق فيها اتفاقية "المنطقة الأمنية" في شرقيّ الفرات.

وارتفعت في اليومين الأخيرين، وتيرة التصريحات التركية الملوّحة باقتراب انطلاق هذه العملية، توازياً مع تحركات ميدانية تشي بتصعيد محتمل. مع ذلك، يبدو واضحاً أن أنقرة تعاني مأزقاً، لا تستطيع في ظلّه حسم خياراتها.

استقدم الجيش التركي الخميس، تعزيزات عسكرية، بينها مدافع ميدانية ودبابات من "اللواء ٢٠ مدرعات"، إلى مدينة أقجة قلعة المقابلة لمدينة تل أبيض على الحدود السورية - التركية، في ريف الرقة الشمالي. ووفقاً لمصادر محلية في المنطقة الحدودية، فإن تركيا تواصل نقل معدات جديدة وأسلحة نوعية باتجاه المنطقة المحاذية لتل أبيض. يأتي ذلك في وقت يُنتظر فيه، إعلان دمج فصائل "درع الفرات" و"غصن الزيتون" وبعض "فصائل" إدلب في إطار واحد يُسمى "الجيش الوطني"، ما يشي بأن المنطقة الشمالية الحدودية تتجهّز لمرحلة جديدة تبسط فيها تركيا سيطرتها الكاملة عليها، وتُصفّي "الفصائل" والتنظيمات المتمردة على إرادتها.

في المقابل، رُصد إنشاء "قسد" نقطة عسكرية في قرية السفح جنوب مدينة رأس العين الحدودية، فيما أرسل "مجلس الطبقة العسكري – قسد" عشرات المسلحين إلى الشريط الحدودي مع تركيا، في ريف الرقة الشمالي.

ولم تغِب هذه التحركات الميدانية عن القوات الأميركية المنتشرة في المنطقة. إذ نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية عن مسؤولين أميركيين إعرابهم عن "قلقهم من توغّل تركي واسع في شماليّ سوريا ومواجهة المقاتلين الأكراد، وهو ما من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة إلى الانسحاب من النزاع". كما نقلت الصحيفة عن المسؤولين الأميركيين الذين لم تسمّهم أنهم "رأوا أدلة متزايدة على أن تركيا تستعد لإدخال قوات إلى شمال شرقيّ سوريا، في خطوة قد تعرّض القوة الأميركية المتبقية للخطر". وأضاف المسؤولون أن "لديهم مخاوف عميقة من سحب القوات من المنطقة وترك حلفائهم الأكراد يواجهون مصيراً مجهولاً، في خطوة من شأنها أن تبعث برسالة سيئة عن مصداقية واشنطن تجاه شركائها الحاليين والمحتملين الآخرين في جميع أنحاء العالم". من جهته، قال الناطق باسم المفوضية الأوروبية، كارلوس غوردييلا، إن "الاتحاد الأوروبي يحذّر من استئناف الاشتباكات في شمال شرقي سوريا، ما يمكن أن يقوّض الجهود لاستقرار الوضع فيها".

وأضاف غوردييلا للصحافيين: "إننا نعلم بقلق تركيا في مجال أمن حدودها مع سوريا، وفي هذا السياق تتواصل المشاورات الدبلوماسية بين تركيا والولايات المتحدة".

مشاورات لا يبدو إلى الآن أنها تحقق رضى لدى أنقرة، إذ نقلت قناة "خبر" التركية عن وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو الخميس، قوله إن بلاده "لا تعتقد أن جهودها مع الولايات المتحدة لإقامة منطقة أمنية في شمال شرقيّ سوريا تحقق النتائج المرجوّة، وهي مستعدة لشنّ عملية عسكرية".

وأشار جاويش أوغلو إلى أن بلاده "لم ترَ جدية من جانب الولايات المتحدة"، مضيفاً: "نحن نعتقد أن هذه العملية الجارية مع الولايات المتحدة لن تأخذنا إلى النقطة التي نريد الوصول إليها. المعلومات الواردة من الميدان تثبت ذلك". وأكد أنه "يتعين علينا اتخاذ خطوات لطرد المنظمات الإرهابية من على حدودنا وإعادة النازحين إلى هناك".

وكان وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار أعلن في وقت سابق، أنه سيتحدث هاتفياً مع نظيره الأميركي مارك إسبر، لافتاً إلى "أننا) بعيدون كل البعد عن توقعاتنا في ما يتعلق بإقامة المنطقة الآمنة... نواصل محادثاتنا من أجل حل سلمي بصبر وإخلاص". وتابع: "استعداداتنا اكتملت. استمرار المحادثات والرغبة في حلّ الأمر سلمياً لا يجب أن يعدّ ضعفاً، كما أن قولنا إن خططنا جاهزة ينبغي ألا يُعدّ تهديداً".

الاخبار

العقوبات الأمريكية على لبنان.. خطوة في الفراغ

محمد أ. الحسيني

استنفرت الإدارة الأمريكية كل أسلحتها وجنّدت كامل نفوذها الدولي والمحلي. ومنذ أن بدأ الكونغرس يقرّ على مدى السنوات الماضية قوانين عقابية ذات طابع دولي بذريعة تجفيف الدعم المالي لحزب اللّه، وهي تواصل ممارسة ضغوطها في مختلف المجالات من أجل إسقاط لبنان سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، اعتقادًا منها أن هذا الأمر سيدفع بالساحة الداخلية اللبنانية باتجاه تكوين حالة ضاغطة على حزب اللّه وتحميله مسؤولية التداعيات السلبية على الاستثمارات الخارجية وضرب عجلة الاقتصاد الداخلي، فضلاً عن التداعيات المباشرة وغير المباشرة على القطاع المصرفي، وبالتالي على الحالة المعيشية العامة في لبنان.

لبنان امتثل للشروط الأمريكية

وامتثالاً للقرارات الأمريكية اتخذ مجلس النواب سلسلة قوانين مالية تتوافق مع المعايير الدولية بشأن التحويلات النقدية الخارجية والتعاملات الداخلية، ولعب المصرف المركزي دورًا رئيسيًا في ضبط ومراقبة تطبيق هذه السياسات بشكل كامل وصارم، وباتت كل التعاملات المالية اللبنانية بمصارفها واستثماراتها وتحويلاتها بالأسماء والأرقام تحت أعين ومراقبة الأمريكيين. ولكن ذلك لم يكن كافيًا فاندفعت واشنطن إلى المزيد من القرارات العقابية. وبعد أن كان البنك اللبناني - الكندي باكورة الضحايا عام ٢٠١١، جاء دور بنك «جمّال ترست» مؤخرًا، وشملت العقوبات الأمريكية نوابًا ووزراء لحزب اللّه في خطوة شكّلت إهانة مباشرة لكل لبنان بمكوّناته السياسية الرسمية والعامة، فضلاً عن الزيارات المكوكية التي لمّا تهدأ لمسؤولين أمريكيين وآخرين أوروبيين إلى بيروت، في ظل تهديد أمريكي وقح بأن تطال هذه القرارات كيانات وشخصيات مقرّبة من حزب اللّه.

العقوبات خطوة في الفراغ

كانت الإدارة الأمريكية تعلم تمامًا أن قراراتها بحق المصارف اللبنانية ستؤتي أُكُلها، مطمئنة إلى استجابتها السريعة للشروط مهما كانت قاسية نظرًا للارتباط العضوي لهذه المصارف بالحركة المالية والمصرفية في الولايات المتحدة، فإن حوالي ٦٥٪ من الودائع في لبنان محرّرة بالدولار الأمريكي، ونحو ٧٢٪ من القروض مقوّمة أيضاً بالدولار الأمريكي. ولكن هذه الإجراءات، بحسب خبراء اقتصاديين وآخرين مصرفيين، هي بمثابة خطوة في الفراغ فهي لم تؤدِّ إلى أي تأثير على حزب اللّه الذي لا يتعامل بالدولار أصلاً وليس لديه أصول أو اعتمادات مالية في أي من البنوك اللبنانية وغير اللبنانية، وفي هذا السياق نقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن عدد كبير من المسؤولين الغربيين والمحللين الإقليميين تشكيكهم بالمزاعم الأمريكية التي قالت إن العقوبات أثّرت بشكل كبير على حزب اللّه، «خصوصاً أن الدعم المالي للحزب لا يمر عبر القنوات الرسمية ويصعب معرفته وتتبعه».

مجتمع المقاومة حاضنة لحزب اللّه

لا يمكن الإنكار أو الادّعاء أن العقوبات الأمريكية على إيران لم تؤثر على الإمدادات المالية لحزب اللّه، ولكن لهذا الأمر في السياق اللبناني شأن آخر، فحزب اللّه غير مرتبط بأي من المؤسسات اللبنانية الرسمية وغير الرسمية، وأي قرار يطال شخصيات أو مؤسسات لبنانية تابعة للحزب لن يكون له أي تأثير فعلي، وهو ما أكده الأمين العام لحزب اللّه سماحة السيد حسن نصر اللّه في أكثر من مناسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البيئة الحاضنة لمجتمع المقاومة تكفل التعويض عن أي نقص أو تأثير يطال حزب اللّه على المستوى المالي. وما الالتفاف الشعبي عبر التبرّعات والمبادرات الفردية الداعمة للمقاومة إلا وجه من أوجه هذه الحاضنة التي لا تتصف بـ «الدولرة» كما هو شأن المصارف اللبنانية.

لبنان قادر على المواجهة

ويؤكد محللون اقتصاديون أن الوضع الاقتصادي المهترئ في لبنان هو الذي يشجّع واشنطن على المضي في إرهابها المالي للبنان، وأن حالة الفساد المستشرية في مختلف المواقع الإدارية والمالية هي التي أوصلت البلاد إلى حافة الانهيار. كما أن ربط الاقتصاد اللبناني بالدولار يجعل من لبنان رهينة لأي إجراء أمريكي في حين يمكن اتخاذ مجموعة خطوات جريئة تحرّر لبنان من عبء الدولار سواء في المعاملات المصرفية أو في التعاملات التجارية الأخرى. فضلاً عن الاهتمام الجدّي باستثمار الثروات الطبيعية من النفط والغاز بعيدًا عن الهدر والفساد والنهب والمحاصصة. ولا يغفل هؤلاء عن الإشارة إلى ضرورة إنماء المناطق ودعم قطاعاتها الزراعية والصناعية وهي التي طالما كانت تشكّل الميزة التفاضلية للبنان، ولا تحظى حتى اليوم بالاهتمام الرسمي اللازم. ويخلص الخبراء للقول إن «لبنان قادر على مواجهة أي عقوبات أمريكية أو غير أمريكية من خلال الاستناد إلى التعامل بالعملة الوطنية مع اتباع سياسة ترشيد فاعلة ونزيهة للإنفاق ودعم المشاريع الاستثمارية التي تعتمد محورياً على الإنتاج المحلي».

إسقاط لبنان خدمة لـ«إسرائيل»

وعلى خطٍ موازٍ، تحذّر أوساط سياسية من مسعىً أمريكي لخلق الفوضى في لبنان على خلفية العقوبات الاقتصادية المتنامية والمتسلسلة، مشيرة إلى أن واشنطن تركّز حاليًا على لبنان باعتباره الساحة المناسبة التي يمكن من خلالها خلق حالة حصار على حزب اللّه من جهة وضرب التماسك الحكومي من جهة ثانية باتجاه إسقاط البلد وتحريك أذرعها الداخلية تحت عناوين مطلبية لا يناقش أحد أحقّيتها، ويصبح لبنان فريسة سهلة أمام محاولات الابتلاع الإسرائيلية لثرواته في النفط والمياه وملف ترسيم الحدود البرية والبحرية، وعلى الرغم من اعتبارها أن الحكومة اللبنانية لا تزال تتلكأ في إدارة الأزمة وتأكيدها على ضرورة إعلان حالة استنفار عالية للمواجهة، تستبعد الأوساط نفسها أن يحقق هذا المسعى أي نجاح فعلي وملموس، فكل المسؤولين في الدولة والأحزاب والتيارات التي تتشكّل منها الحكومة تؤكد أن المسّ بالاستقرار الداخلي خط أحمر، ولا يمكن السماح لأي أزمة مؤقتة بأن تؤدي إلى فرط البلد تحت ذرائع واهية، ولبنان الذي تغلّب على الأزمات الصعبة لن يكون عاجزاً عن تجاوز الأصعب.